

وقع المجاز بين التحديد الحصري و التأويل المعرفي

أ. فريدة آيت حمدوش

1- تمهيد:

لقد نبّه اللغويون و البلاغيون منذ أول العهد بالتأليف إلى توسع العرب في استعمال الكلمات بأكثر من معنى، مما مكّنتهم أن يوصلوا مجموعة من العلاقات التي تندرج ضمن مصطلح المجاز الذي يعد من أفضل الوسائل اليبانية لإيضاح المعنى و تجليته على نحو فني، بلاغي في نحو ما يذهب إليه أحمد الهاشمي¹... لهذا شغفت العرب باستعمال المجاز لميلها إلى الاتساع في الكلام، وإلى الدلالة على كثرة معاني الألفاظ. ولما فيها من الدقة في التعبير فيحصل للنفس به سرور و أريحية، و أمر ما كثر في كلامهم حتى أتوا فيه بكل معنى رائق، و زينوا به خطيبهم و أشعارهم².

يلو جليا من خلال هذا التصور أن للمجاز وقعا على النفس إذ يصل إليها المعنى في أفضل هيئة لفظية بعد أن تكون اللفظة قد تجاوزت معناها الحقيقي إلى معنى تخيلي. والمجاز إنجاز و تأليف و صناعة، و من ثم فهو قياس بالنسبة لمن يؤديه و برهان على من يتقبله و عليه فالإيضاح هو إجرائية التقريب و مأخذ التوسع و متخذ الكشف. أما المجاز فهو ينتمي أساسا على مسافة التعدي و حجم التخطي بحيث يرتفع إلى مكنة النسق في تمثل إجرائية التقيس لدى من ينجز بناء النص و نسق الخطاب، و عليه فالمجاز و هو يسهم بالتخطي فهو دوما مقارن للحقيقة عبر برهان يتجه و إقناع يؤديه للمتلقي. فهو يقدم التخطي بإجرائية الحذف عبر بيان يعرضه على وقع المتلقي.

ويعد عبد القاهر الجرجاني أول من قام بترسيخ مقومات المجاز، إذ قام بتتبع مصطلح المجاز و أقام حدوده على أساس فني، ذوقي تجاوز به النظرة الجزئية و اختلاط المفاهيم³ إذ عرفه: "و أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني و الأول فهي مجاز. و إن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه و بين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز"⁴ و يشرح الجرجاني مسألة الملاحظة في نحو قوله: "و معنى الملاحظة هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن، إلا أن هذا الاستناد يقوى و يضعف. بيانه ما مضى من أنك إذا قلت: رأيت أسدا، تريد رجلا شبيها بالأسد لم يشبه عليك الأمر في حاجة الثاني إلى الأول، إذ لا يتصور أن يقع الأسد للرجل على هذا المعنى الذي أردته على التشبيه على

حد المبالغة، و إيهام أن معنى من الأسد حصل فيه إلا بعد أن تجعل كونه اسما للسبع إزاء عينيك...⁴

يتضح من خلال هذا التحليل الذي يستفيض شرحا وتحليلا للشواهد، أن مدلول المجاز لدى عبد القاهر ينهض على أساس العلاقة بين ما نقلت منه الكلمة وما نقلت إليه و بهذا يتفرع المجاز إلى فرعين في نحو ما يذهب إليه الباحثان أحمد مطلوب و كامل حسن البصير "المجاز بالاستعارة و هو علاقته المشابهة، و المجاز المرسل و هو ما علاقته ملايسات متنوعة غير المشابهة"⁵ ليظل بذلك الجرجاني المرجعية البلاغية التي نحتكم إليها في فهم المجاز و فروعه و أركانه التي تتوزع بين: المعنى الحقيقي للكلمة، المدلول المجازي، العلاقة بين المدلول المجازي و المعنى الحقيقي، القرينة التي تدل على أن الكلمة في استعمالها لا يراد بها المعنى الحقيقي. و يعتبر الباحث لطفى عبد البديع في دراسة أقامها حول فلسفة المجاز أن ما أثاره عبد القاهر الجرجاني من مسائل المجاز هي نفسها التي ظلت تطوف عند البلاغيين في أوائل الفصول و أواخرها، لم تكشف عن حقيقة المجاز كشفا يسمح بفك النزاع اللغوي و البلاغي و الكلامي الذي وقع بينه و بين الحقيقة، مما أدى بالباحث إلى محاولة كشف الأسباب التي أدت إلى بروز أزمة المجاز.

2- المنشأ اللغوي للمجاز:

أضحت العودة إلى الأصول اللغوية لمصطلح المجاز و الوقوف عند أدق تفاصيله سبيلا للاستدلال على الفرق بينه و بين الحقيقة بوصفها مظهرا من مظاهر تلك الأزمة التي أثارت جدلا واسعا في الدراسات البلاغية و اللغوية عن الاعتراض على وجود المجاز والاستعارة في كلام الله عز وجل. و لقد انبثقت هذه الإشكالية من دلالة المجاز نفسه أهو نقل عن الحقيقة أم تجوز لها؟ يبدو أن المسألة تتطلب دراية بمسائل اللغة قبل الدراية بمسائل البلاغة، فقد ألحق ابن جني في الخصائص المجاز بالحقيقة حين قال: "أعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة. و ذلك عامة الأفعال؛ نحو قام زيد، و قعد عمرو، و انطلق بشر، و جاء الصيف و انهزم الشتاء. ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، و معلوم أنه لم يكن منه جميع القيام؛ و كيف يكون ذلك و هو جنس و الجنس يطبق جميع الماضي و جميع الحاضر و جميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام. و معلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد (في وقت واحد) و لا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم؛

هذا محال عند كل ذي لب □. فإذا كان □ كذلك علمت أن □ (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير.^{٣٥} يبنّي هذا المفهوم على فكرة التوسع إذ يقع المجاز في أفعال كثيرة لأنه يدخل في تشبيه القليل بالكثير وفق طرح ابن جني، والكثرة هي فيض الاتساع مع مراعاة الانتظام في تقديمه وإنجازه لأنه في وضع الكل موضع البعض، وسعة المجاز تلغي وقع الحقيقة من حيث حضورها الفعلي أو الخالص لدى المتلقي في نحو ما يذهب إليه محمد العمري: "وسّع ابن جني مفهوم المجاز ليشمل أكثر أفعال اللغة في إطار ما أسماه شجاعة العربية، كما جعل المجاز يغطي جميع المقولات التي تؤطر الضرورة من زيادة وحذف وتقليم وتأخير وتحريف"^{٣٦} إذن يجعل ابن جني أكثر ما في اللغة مجاز فهو يختلق التوسع والمتلقي يفترضه بالقياس ومن ثم فالحقيقة لدى المتلقي تقتضي الحضور الجامع من غير حذف أو تأويل لوجود محذوف، وهذا محال وعليه فالمجاز هو الحقيقة في عرف المتلقي، وإن كان الأمر بهذا التصور الذي يطرحه ابن جني والذي يفترضه المتلقي بالقياس فهذا سيؤدي - في تصور الباحث لطفي عبد البديع - إلى إسقاط الحقيقة بوصفها الأصل في الفكر اللغوي العربي. ومن هنا بات من الضروري الرجوع إلى الأصل اللغوي، إذ إن من وجوه المجاز التي يحددها أهل اللغة والتي تميزه عن الحقيقة أن تكون الكلمة تُصرفُ بثنية وجمع واشتقاق وتعلّق بمعلوم، ثمّ تجدها مستعملة في موضع لا يثبت ذلك فيه، فيعلم بذلك أنها مجاز مثل لفظة أمر، فإنها حقيقة في القول لتصرفها بالثنية والجمع والاشتقاق، نقول هذان أمران وهذه أوامر الله وأوامر رسوله، وأمر يأمر أمراً، فهو أمر، ويكون لها تعلّق بأمر، ومأموره، ثم تجدها مستعملة في الحال والأفعال والشأن عارية من هذه الأحكام فيعلم أنها فيه مجاز مثل (وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ يَرْتَدِيهِ)^{٣٧}

يبدو جلياً من خلال هذا التحليل الذي يستفيض شرحاً في إبراز الفروق الجوهرية بين المجاز والحقيقة، أن المجاز هو الذي يقع فيه النقل أي هو المنقول إلى معنى ثان، على خلاف الحقيقة التي تقوم على الثبات. ولكن هل سلمت الحقيقة من النقل الذي ظل مرتبطاً بالمجاز؟ هي طائفة من الأسئلة تثير إشكالا وتلوح بيوادر أزمة لغوية، كلامية و لكننا قد نجد جواباً لدى الباحث لطفي عبد البديع من شأنه أن يضع الحدود بين المجاز والحقيقة التي لم تصلنا في تصور الباحث إلا بعد أن تم نقل اللفظ إلى الاعتقاد المطابق ثم إلى القول المطابق ثم إلى المصطلح الذي يدل على هذا

اللفظ في نحو قوله: "إذ تقل اللفظ أولاً □ إلى الاعتقاد المطابق للواقع لأنه أولى بالثبوت من غيره، ثم تقل منه إلى القول المطابق لذلك الاعتقاد، ثم تقل منه إلى ذلك المصطلح عليه، أي اللفظ المستعمل في موضعه الأصلي"¹⁰ لكن هذا التفسير قد يزيد الأمر تعقيداً لأن النقل للمجاز كونه مشتقاً في الأصل اللغوي من جاز المكان يجوزُهُ إذا تعداه، ثم تقل إلى الكلمة المجازة أي المتعدية، ثم إن المجاز يقع فيه التأمل على خلاف الحقيقة التي تفهم في الذهن وتعرى عن القرينة التي نشأت من دلالة الوضع التأويلي في نحو ما يذهب إليه الباحث لطفي عبد البديع: "وبين ذلك أن الوضع عندهم بالنسبة للحقيقة والمجاز وضعان: تحقيقي وتأويلي، فالأول ما كان الدلالة معه بواسطة الوضع وهو المختص بالحقيقة، والثاني ما كانت الدلالة معه بواسطة القرينة وهو الخاص بالمجاز وما يجري مجراه"¹¹ وجود القرينة هي التي تمنع من إرادة المعنى الحقيقي.

البوامش والإحالات:

- 1- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، 2009، ص177.
- 2- لم يستخدم علماء البلاغة في المرحلة المبكرة من البحث البلاغي للدلولات البلاغية على نحو محمد (مجاز القرآن لأبي عبيدة، معاني القرآن للفراء، البيان والتبيين للجاحظ، البديع لابن المعتز...) وإنما اتسمت بالعموم كمثل مصطلح البيان والبدیع اللذين أطلقا على فروع البلاغة الثلاث، صنف إلى ذلك المجاز الذي كان على قدر كبير من العمومية والاضطراب.
- 3- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تعليق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط2، 2002، ص287.
- 4- المصدر نفسه، ص287.
- 5- أحمد مطلوب كامل حسن البصير، البلاغة والتطبيق، ط1، 1982، ص328.
- 6- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ج2، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، لبنان، 2008، ص212.
- 7- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2010، ص127.
- 8- سورة هود، الآية 97.
- 9- لطفي عبد البديع، فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث، دار نوبل للطباعة، القاهرة، ط1، 1997، ص9.
- 10- المرجع نفسه، ص9.
- 11- المرجع نفسه، ص124.